ديناميات الصراع السياسي والتنمية في جمهورية إفريقيا الوسطى

إعداد/

الدكتور إبراهيم برمة أحمد

أستاذ مساعد في التاريخ المعاصر بجامعة الملك فيصل بتشاد.

و

محمود أبكر بشير

. محاضر بجامعة الملك فيصل بتشاد

الملخص:

تبحث هذه الورقة في أثر الصراع السياسي المستمر في جمهورية إفريقيا الوسطى على التنمية السياسية والاقتصادية والبيئية منذ الاستقلال ، تُظهر الدراسة أن تفكك الدولة، شخصنة الحكم، هشاشة الأمن ، وتسييس المؤسسات، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والانقسامات العرقية ، قد عمّقت عدم الاستقرار، اقتصادياً، تحلل الورقة نشوء اقتصاد الحرب، سيطرة الجماعات المسلحة على الموارد، وتداعيات التمويل الخارجي وتخفيض العملة على الفقر والبطالة وضعف الاستثمار. بيئياً، توثق الآثار السلبية للنزاع على إزالة الغابات، التعدين غير النظامي، تلوث المياه، وتدهور البنية التحتية ، تستند الورقة إلى أطر نظرية في الاستقرار السياسي واقتصاد النزاع ، وتخلص إلى نتائج وتوصيات عملية لإعادة تأسيس الشرعية والحوكمة، إصلاح إدارة الموارد، وربط بناء السلام بالتنمية المحلية المستدامة.

كلمات مفتاحية : الصراع السياسي – اقتصاد الحرب ـ الحوكمة ـ التنمية البيئية ـ جمهورية إفريقيا الوسطى

Résumé:

Cet article examine l'impact du conflit politique persistant en République centrafricaine (RCA) sur le développement politique, économique et environnemental depuis l'indépendance. L'étude révèle que l'effondrement étatique, la personnalisation du pouvoir, la fragilité sécuritaire et l'instrumentalisation des institutions, exacerbés par les ingérences régionales et les clivages ethniques, ont approfondi l'instabilité. Économiquement, l'article analyse l'émergence d'une économie de guerre, la mainmise des groupes armés sur les ressources, et les répercussions des financements extérieurs et de la dévaluation monétaire sur la pauvreté, le chômage et le sous-investissement. Sur le plan environnemental, il documente les effets néfastes du conflit sur la déforestation, l'exploitation minière informelle, la pollution de l'eau et la dégradation des infrastructures. S'appuyant sur des cadres théoriques de stabilité politique et d'économie des conflits, l'article propose des conclusions et des recommandations pratiques pour refonder la légitimité et la gouvernance, réformer la gestion des Développement

Mots clés : Conflit politique - Économie de guerre -Gouvernance -Développement environnemental - République centrafricaine

مقدمة:

تواجه جمهورية إفريقيا الوسطى منذ الاستقلال مساراً متقطعاً من الصراع السياسي والانقلابات والتمردات، ما أفرز دولة هشة تتنازعها شخصنة الحكم ، وتسييس المؤسسات ، وتداخلات إقليمية معقدة ، لم يبقِ هذا الواقع أثره في المجال السياسي فحسب ، بل امتد ليعيد تشكيل الاقتصاد والمجتمع والبيئة ضمن حلقة مفرغة من انعدام الأمن ، وتمدّد اقتصاد الحرب ، وتآكل الخدمات الأساسية ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، وتكشف الأدبيات المقارنة في الاستقرار السياسي واقتصاديات النزاع أن غياب الشرعية الفاعلة والحوكمة الرشيدة يضاعف كلفة العنف ويؤخر التعافي، فيما تُفاقم الانقسامات العرقية والدينية هشاشة النسيج الاجتماعي وتقلّص قدرة الدولة على بسط سلطتها وتقديم المنافع العامة ، في هذا السياق ، تتناول هذه الورقة ديناميات الصراع السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى وآثارها المتشابكة على التنمية السياسية والاقتصادية والبيئية ، من خلال تحليل تفكك الدولة وتحوّل الموارد إلى رافعة لاقتصاد الحرب، وتوثيق التداعيات على الفقر والبطالة والصحة العامة والبنية التحتية والأنظمة الإيكولوجية ، كما تعتمد الورقة أطرًا نظرية لفهم الاستقرار والتحول المؤسسي، وتنتهي إلى مقترحات عملية لإعادة تأسيس الشرعية

والحوكمة، وإصلاح إدارة الموارد ، وربط مسارات بناء السلام بالتنمية المحلية المستدامة بما يعيد توجيه الموارد نحو رفاه السكان ويكبح محركات العنف البنيوية.

المحور الأول : أثر الصراع السياسي على التنمية السياسية

لجأت جمهورية إفريقيا الوسطى ما بعد الاستقلال إلى فرض الإيديولوجيات التنموية التي تقوم على ترابط الخطط السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، لاسيما سياسة القمع والاستبعاد، ولذا فأن أغلبية السكان أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتأثرة بالانقلابات المستمرة وتنامي المطالبات القائمة على الهويات العرقية والاقليمية والدينية، أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع[1]، ويمكن الإشارة إلى عدد من مؤشرات انهيار الدولة:

- تأسيس نمط الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبيرة لدور شخص الحاكم في النظام السياسي وهذا ينطبق على جميع رؤساء جمهورية إفريقيا الوسطى منذ استقلالها عام 1960م حتى الوقت الحاضر.
- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية، مثل الانقلابات والحروب الأهلية في عملية نقل السلطة.
- الضعف الهيكلي لقوات الأمن الوطني، وظهور قطاع الطرق والجماعات المسلحة وانتشارها وسهولة الحصول على الأسلحة نتيجة عدم قدرة الدولة على تأمين حدودها مع دول الجوار.
- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستوريا، بحيث أصبحت أداة يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي، إذ شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى خلال السنوات العشرين الماضية عددا من حركات العصيان والتمرد والانقلابات التي صاحبتها انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، ولم تُرفع دعاوي قضائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان إلا في حالات قليلة، وتعززت حالات الافلات من العقاب بحكم الواقع نتيجة قوانين العفو العديدة التي سنت في 3 مايو من 1996م و 15مارس من 1997م و 13 أكتوبر من 2008.

[1] محمد البشير أحمد موسى، **الصراع في إفريقيا الوسطى** ، ص 41.

إن عدم اندماج المكونات المجتمعية داخل الدولة. أو علاقاتها بمواطنيها وسكانها يجعل الدولة في عدم استقرار دائم[2]، مما ينعكس سلبا على دورها، وعلى وظائفها السياسية والاقتصادية، والامنية، وفي ومواجهة التحديات التي تتعرض لها داخليا و خارجيا.

يعرف النظام السياسي المستقر بالنظام الذي يعيش دون أزمات ودون حروب داخلية قدرته على التصرف الأمثل في أوقات الأزمات أو عندما تتعرض خصائصه المحددة له للخطر.

وحدث ذلك في عدة أنواع من الأنظمة السياسية الاستبدادية والعسكرية والأنظمة الشمولية وتطوير أنماط جديدة للسيطرة السياسية من أجل البقاء والقدرة على التحكم في التنمية الاجتماعية، وإدارة منع التغيير، والتحكم في جميع القوى التي تؤدي إلى وجود تيارات جديدة تحدد النظام القائم. ولذا ابتكر النظام ما يسمى بالقدرة على التكيف لمواجهة العنف، أو منع حدوثه وكذا الدرجة التي تتطابق بها الأدوار والهياكل، و البنى الرسمية والغير ارسمية حول موضوع سياسي وحسب Leon Hurwitz " ليون هو رويتر " يحدده بغياب العنف، و غياب في التغيير البنيوي[3].

مقاربات استقرار الدولة

العنوان	التعريف : "هو .....
غياب العنف	.... غياب العف داخل النظام السياسي
غياب التغيير البنيوي	عدم وجود تغيير يهدد وجود السمات "الأساسية " لكائن ما [السمات الأساسية للدولة]
وظائف الدولة	..... مدى ارتقاء الدولة بمسؤوليتها السياسية
المؤشرات والارتباطات	غير مؤكد، ولكنها مرتبطة احتماليا بالارتباطات الهيكلية/ البنيوية.

(2) Michael Ray "Political System - Stable Political Systems " in Encyclopædia Britannica, 2019, Available from https://www.britannica.com/topic/politicalsystem/Stable-political-systems. accessed [25 Avril 2019].

(3) 0 J Eli Margolis "Understanding Political Stability and Instability " Civil Wars 12, no. 3 (September 2010): 326–45, https://doi.org

نمط السلوك السياسي	..... درجة الانتظام في السلوك السياسي للسياسة

المصدر مقالة Understanding Political J. Eli Margoli المؤلف Stability and Instability

ومن خلال الجدول أعلاه نستطيع أن نفسر أثر الصراع على التنمية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ استقلالها، في انعدام كل المقاربات في الحياة السياسية، يتبع بفشل الاقتصاد السياسي المتبع، و عدم الرضا العام للسكان ، بسبب تراكم متأخرات الأجور وانخفاض الخدمات العامة بسبب عدم وجود الموارد، و البحث عن الربح من قبل نخبه المتنافسة في دولة غنية بالماس والذهب بالإضافة الى موقعها الجغرافي القواقع في منطقه غير مستقرة، والآثار غير المباشرة للنزاعات الإقليمية عند تفاقم حاله عدم الاستقرار المتأصلة في البلد أصلا، وكما لعبت التوترات العرقية دورا بارزا في ذلك[4].

ويؤكد كولير بأن تزيد الصراعات في البلدان المجاورة ستزيد من خطر وقوع البلد في الحروب الأهلية، وعدم الاستقرار، وانتشار البؤس يجعل الصراع و العنف سلعة متداولة ومقبولة اجتماعيا،[5] حيث تحيط بجمهورية أفريقيا الوسطى كل من تشاد من الشمال والسودان من الشرق و جمهورية الكونغو، وشهدت معظمها صراعات أهلية في وقت واحد . وفرت هذه الصراعات في الدول المحاورة للسياسيين حلفاء عسكريين محتملين فعلي سبيل المثال تلقي الرئيس السابق باتاسي دعما من حركه التحرير الكونغولية MLC وهي أحدي حركات المتمردين الكونغولية بقياده جان بيير بيميا ، ومقرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة حيث حاربت المتمردين الموالين لقائد الجيش السابق فرانسوا بوزيزي الذي حاول الوصول إلى الرئاسة من خلال انقلاب عسكري .

وبمجرد وصول قوات حركة تحرير الكونغو إلى أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى ، دفع باتاسي ثمن عيشهم وملبسهم ومواصلاتهم[6] . واستخدم الرئيس باتاسي أيضا السيد ميكلين وهو متمرد تشادي و

---

(4) Jean A.P. Clément and Alessandro Zanello ,Political Instability and Growth: The Central African Republic Prepared by Dhaneshwar Ghura and Benoît Mercereau1 Authorized for distribution .May 2004

(5) 2Thomas Melonio "La Non-Richesse Des Nations " La Vie Des Idées April Available from https://laviedesidees.fr/Paul-Collier-a-l-ecole-des.html. accessed [25 November 20].

(6) 3IWPR "La Défense de Bemba Montre Patassé Du Doigt " iwpr net February 2009, Available from https://iwpr.net/fr/global-voices/la-defense-de-bemba-montrepatasse-du-doigt . accessed [25 November 2020].

قدمت نشاد اللجوء مؤقتا إلى الجنرال بوزيزي رئيس أركان الجيش السابق بعد فشل مواجهة عسكرية في بانغي مع الرئيس أنجي فيليكس باتاسي، الذي أعلى مسؤوليته عن محاولة الانقلاب في أكتوبر من 2002، لم تسلمه لتشاد بدعوى تسهيل والوصول إلى نتيجة مرضية للصراع من خلال المفاوضات[7].

وهذا العنف المتزايد أدى إلى تصدع المؤسسات وغياب الدولة في مناطق كبيرة، وإلى فقدان شرعيتها، وعدم القيام بوجباتها تجاه مواطنيها مما تسبب في عدم الاستقرار السياسي في هذا البلد الأفريقي الهش[8].

إن عدم الاستقرار يشير إلى ضعف السلطة وعدم استمرارية عملها في جميع أراضيها وتمنع الاصلاحات اللازمة على بنية الدولة حالة تعرضها لتهديد محتمل ويحبذ الإصلاح المرن بعيدا عن استخدام القوة، وإعادة الشكل الرسمي للسلطة ليتوافق بشكل أكبر مع السلطة غير الرسمية المستحدثة مع الأخذ في الاعتبار أن استخدام القوة لا تحدد عملية التغيير المطلوبة وتعتمد الشرعية على تأسيس مجموعة من المعايير والقيم، و الا تكون متناقضة مع القواعد الطبيعية المنظمة للمتجمع، و تعتمد شرعية السلطة في جمهورية افريقيا الوسطى على الجانب التاريخي وإرث الأب المؤسس والجانب الديني الذي تفرض مسيحية الرئيس. وشرعية قوة الانقلاب العسكري، ورضاء فرنسا، أما القوى الإقليمية والشرعية غائبة في فكر النخب الحاكمة لهذه الدولة ، وتعويضها بقوة القبيلة "الاثنية " أو الولاء الخارجي، وبالتالي فظاهرة عدم الاستقرار مستمرة ولا مفر منها في المنظور البعيد لجمهورية إفريقيا الوسطى.

انعدام الأمن:

تعد الحالة الأمنية في جمهورية إفريقيا الوسطى متقلبة اذ أن وجود الدولة ضعيف فهى من الدول التي تعاني من ازمة السيطرة، حيث لا تسيطر الحكومة على كل أراضيها بسبب سيطرة المتمردين و

(7) Le Monde AFP “CENTRAFRIQUE : Le Général François Bozizé Ne Sera Pas Extradé Vers Son Pays ” Le Monde fr November Available from https://www.lemonde.fr/archives/article/2001/11/13/centrafrique-legeneral-francois-bozize-ne-sera-pas-extrade-vers-sonpays_4154911_1819218.html. accessed [25 November 2020].

(8) Le Monde AFP “CENTRAFRIQUE : Le Général François Bozizé Ne Sera Pas Extradé Vers Son Pays ” Le Monde fr November Available from https://www.lemonde.fr /archives/article/2001/11/13/centrafrique-legeneral-francois-bozize-ne-sera-pas-extrade-vers-sonpays_4154911_1819218.html. accessed [25 November 2020].

الجماعات المسلحة على أجزاء كبيرة من إفريقيا الوسطى، وهذا راجع الى تفكك وتعطيل أجهزتها وضعف سلطاتها وعجزها على القيام بمهامها تجاه مواطنيها وهذا ما أشرنا إليه سابقا في نموذج "يوهان غالتونغ" في مثلث العنف الهيكلي حيث قال: إن أغلب الدول التي تعرف حالات النزاع لا تخلو في الأساس من مظاهر العنف الهيكلي "ويقصد به انهيار وتفكك مؤسسات (الدولة الفاشلة)

كما أن الأزمة الأمنية القائمة في جمهورية إفريقيا الوسطى هي بمثابة محصلة لتشابك أزمة سياسية عانى منها النظام السياسي لهذه البلاد، وهي أيضا أزمة اجتماعية واقتصادية سابقة ولذلك فإن الهاوية التي تتردى فيها اليوم جمهورية إفريقيا الوسطى تعود إلى الانحطاط الاجتماعي و الاقتصادي الذي لحق بالبلاد مند نهاية الثمانينات وفشل الديمقراطية من قبل خمسة رؤساء تعاقبوا على البلاد منذ الاستقلال، وسوء التسيير طيلة العشرية الأولى من القرن العشرين.

ومن جهة أخرى تعد إفريقيا الوسطى موطنا من مواطن الانقلابات في القارة السمراء حيث تعاقب على حكمها بعد نيلها الاستقلال ستة رؤساء، منهم أربعة اعتلوا الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية و إتنان بانتخابات ديمقراطية كما أشارنا إليه في الفصل الثاني.

أما فيما يخص العنف: فبعد اندلاع التمرد (2002م/2004م) عادت المشروعية الدستورية الى جمهورية إفريقيا الوسطى الى عام 2005م، إلا أن نقص الأموال حد من قدرة الحكومة الجديدة على الاستجابة للمطالب مما أدى إلى أزمة إنسانية، في ظل غياب التواصل والتحريض على العنف[9].

وقد تمثلت مظاهره في عمليات الإعدام دون محاكمة وجرائم بتر الأطراف بلغت مستويات لم تشهدها البلاد منذ ذروة الصراع الذي دام سنوات عديدة، والتي أكدها أحد قوات سيليكا في المجموعة الثانية (الشفيع الصبور) الذي انتقل من تاجر إلى محارب في صفوف سيليكا نتيجة للعدالة الاجتماعية على حد قوله في مقابلة أجراها الباحث في بانغي العاصمة بتاريخ 19 من فبراير من 2024 عندما استلمت قوات سيليكا على الحكم بتاريخ 24 من مارس 2013م، لقد عين الشفيع مسؤول عن تأمين القصر الرئاسي

[9]Le Monde "Le Général François Bozizé a Pris Le Pouvoir à Bangui " Le Monde.fr, March 17, 2003, Available from https://www.lemonde.fr/archives/article/2003/03/17/le-general-francois-bozize-a-pris-le-pouvoir-abangui_313182_1819218.html.accessed [25 November 2020].

وعند حد تعبيره لقد وجد في داخل القصر ثمانية لتر من الدماء وأيضا أظافر موجودة في إناء وكذلك مجموعة من الأطراف مربوطة.

فقد بدأ العنف يبرز مع بداية 2008م عندما نشبت أزمة بين الرئيس (فرانسوا بوزيزيه) وجنوده المرتزقة الذين ساعدوه في الاستيلاء على السلطة في 15 ماي 2005م بانقلاب عسكري على الرئيس (باتسييه) واعتمدت الحكومة سياسة (فرق تسد) بين أبناء البلاد. إلا أن العنف تجدد مرة أخرى وعمت الفوضى عندما اطاحت جماعة السيليكا بالرئيس بوزيزيه سنة 2013م مما فجر أعمال انتقامية من جانب الميليشيات المسلحة (انتي – بالاكا).

المحور الثاني : أثر الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية

يأخذ النزاع عدة أبعاد منها انعدام الأمن، العنف والنزوح الداخلي (المتشردين) بالإضافة إلى اللجوء خارج الدولة وقد أسهمت هذه المظاهر مجتمعة في إعاقة التنمية الاقتصادية في جمهورية إفريقيا الوسطى[10].

أما فيما يخص اقتصاد الحرب: فقد أدت الصراعات والنزاعات الاثنية إلى ظهور ما يعرف باقتصاديات الحرب، حيث يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات ، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكة التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة اتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، بما في ذلك سلب مواد الاغاثة الانسانية، وذلك كبديل عن دفع الرواتب لهم، ومن ثم يجد هؤلاء ان مصلحتهم في استمرار الصراع وتصعيده

كما تسهم الصراعات السياسية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المصابة بتلك الصراعات. ومن المؤشرات لسياسة اقتصاد الحرب في جمهورية إفريقيا الوسطى مايلى:

1. قيام الجنرال (بوزيزيه) بالسيطرة علي مناجم اليورانيوم، والألماس، والذهب، وتوزيع ثروات البلاد على الحلفاء الغربيين خصوصا الفرنسيين بغية إقامة علاقات اقتصادية مع الشركات الأجنبية من أجل كسب ودهم وجلب للدعم ضد المعارضة المسلحة.

(10) أيمن شبانة، **الصراعات الإثنية في إفريقيا الوسطى الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة**، مجلة قراءات إفريقية، ج 6، نوفمبر 2010، ص 100.

2. توفير المقاتلين من أجل محاربه "السيليكا". كما قامت هذه الشركات بدعم حركة (انتي – بالاكا) بالأسلحة، والدبابات، ومعسكرات التدريب، لمواصلة حرب العصابات المتمثلة في حركة "السيليكا"[11].

1. الفقر والأمراض في عرقلة التنمية الاقتصادية في جمهورية إفريقيا الوسطى

فالتنمية الاقتصادية تقوم في مجتمع آمن خالٍ من الأمراض، فمن مقومات التنمية الاقتصادية الاساسية توفر المال، وهذا ما يغيب في جمهورية إفريقيا الوسطى كما سنرى كما أن التنمية الاقتصادية تقوم في مجتمع خالٍ من الأمراض، لأن الفرد المريض غير قادر على العمل المؤدي للتنمية[12].

1. الفقر: ينتشر الفقر المدقع على نطاق واسع في جمهورية إفريقيا الوسطى وهو ناتج عن الأوضاع المزرية التي مرت بها البلاد من انعدام الأمن، عدم الاستقرار، نقص الاستثمار الحكومي، الخدمات الاجتماعية إلى دخول البلاد في أزمة كبيرة، حيث يموت طفل بين كل خمسة أطفال قبل بلوغه الخامسة من العمر اذ لا توجد في جمهورية افريقيا الوسطى أعلى معدلات الوفاة بالنسبة للأطفال فحسب بل يوجد بها أدنى معدل للتسجيل في المدارس وتعمل اليونيسيف مع الحكومة وشركاء التنمية على توفير مستقبل أفضل لأطفال جمهورية افريقيا الوسطى.
2. الأمراض: ماتزال الأزمة السياسية التي اشعلت فتيل النزاع الدموي 2013 حتي اليوم وقد تفاقمت الحالة الصحية والانسانية ومع استمرار نشاط الجماعات المسلحة في البلاد يعاني 447.000 شخص من النزوح وهذا ما أدى إلى انتشار الامراض، فقد أدى النزاع في جمهورية افريقيا الوسطى إلى تدمير حوالى 70٪ من المرافق الصحية إضافة إلى خفض أعداد طاقم الرعاية الصحية المؤهل، عرقلة الدعم والتلقيح من قبل الجماعات المسلحة في عدة مناطق مثل (كابو، بمباري، بوغيلا)

ومن بين الأمراض المتفشية في جمهورية إفريقيا الوسطى: السل، سوء التغذية، نقص المناعة المكتسبة، الملاريا التي لا تزال المرض الاكثر فتكا في البلاد والسبب الرئيسي في وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وقد قامت فرق أطباء بلا حدود بثلاث جولات من أجل العلاج الوقائي للملاريا والتي

(11) أيمن شبانة، **الصراعات الإثنية في إفريقيا الوسطى**، مصدر سبق ذكره.

(12) بن عياش مريم و غربال سمية، **دور النزاع في إعاقة التنمية الاقتصادية في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ الاستقلال 1960 – 2017**، مذكرة ماستر جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، 2017، ص 115.

شملت 14.000 طفل في (نديلي، كابو، باتانغافو) فالعدد الاجمالي للذين تلقوا العلاج حوالى 585.100 مريضا[13].

كما تعد مشكلة سوء التغذية المزمن مشكلة شائعة في جمهورية إفريقيا الوسطى حيث يعانى منه حوالى 38٪ من الأطفال الصغار ويعاني 10٪ آخرين من سوء التغذية الحاد وفي الأقاليم الشمالية للبلاد المتأثرة بالصراع فإن الأرقام أعلى بكثير فهي تسهم في إضعاف صحة الأطفال وتقصير أمد حياتهم، كما أشرنا سابقا في نموذج ادوارد ازار عندما تطرق الى الحرمان من الاحتياجات الانسانية من بينها سوء التغذية وانتشار الأمراض. كما ذكرت المنطقة في إجراء 4.100 تدخل جراحي 2015 وقدمت الرعاية الطبية والنفسية لعدد بلغ 675شخصا من ضحايا العنف الجمسي، وتلقيح 20000طفل دون سن الخامسة ضد الخناق، والكزاز، والسعال الديكي، وشلل الأطفال، والالتهاب الكبدي الفيروسي، والمكورات الرئوية والحمى الصفراء، والحصبة لأنها تسير بوتيرة متسارعة بين فئة الأطفال.

فجمهورية أفريقيا الوسطى وحدها رصد لها 52،9 مليون يورو من قبل منظمة أطباء بلا حدود في الجانب الصحي ومقاومة الأمراض[14].

مما سبق نستنتج أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين مؤشرات النزاع، وهي الفقر والأمراض وإعاقة التنمية الاقتصادية، فهي تعد من العوامل الأساسية في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية في جمهورية افريقيا الوسطى. فالدولة غير مستقرة في نظامها السياسي لا يمكنها أن تتجه إلى تنمية اقتصادية فهي تحتاج في مقوماتها إلى شعب متعلم خالٍ من الأمراض، وهذا ما تفتقده جمهورية إفريقيا الوسطى.

2. دور صندوق النقد الدولي في إعاقة التنمية الاقتصادية في جمهورية افريقيا الوسطى.

تعاني جمهورية افريقيا الوسطى من ديون خارجية، خاصة من قبل صندوق النقد الدولي[15]، حيث قدر الدين الخارجي لها سنة 2012ب 469.500.00 مليون دولار اما سنة 2013 فقدر ب 1.585 مليون دولار حسب الأمم المتحدة اما سنة 2014 قدر ب 1.538 مليون دولار حسب البنك الدولي وفي السنة

---

[13] بن عياش مريم و غربال سمية، **دور النزاع في إعاقة التنمية الاقتصادية في جمهورية إفريقيا الوسطى**، مصدر سبق ذكره ، ص 116.

[14] اتهام الحكومة والمتمردين في إفريقيا الوسطى بتجنيد الأطفال، نقلا عن الموقع: www.alriyadh.com

[15] البنك الدولي، قائمة الدول حسب الدين الخارجي، نقلا عن الموقع: www.aLbankaldawli.org

نفسها حسب صندوق النقد الدولي بلغ 1.726 مليون دولار، تزامن مع ارتفاع حدة النزاع الاثني مما جعلها تنفق ميزانيتها في شراء الأسلحة وتلجا للاقتراض من صندوق النقد الدولي لآجال محددة مما دفع صندوق النقد الدولي يفرض عليها سياسات تخص الشأن الداخلي، حيث قام صندوق النقد الدولي باتخاذ سياسة إعادة الجدولة بشروط يمكن تلخيصها في:

1. تخفيض قيمة العملة: خلقت سياسة تخفيض عملة جمهورية إفريقيا الوسطى المتمثلة في الفرنك الإفريقي مشاكل عديدة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
2. فأما اقتصاديا: أصبحت عملة جمهورية إفريقيا الوسطى ضعيفة جدا فوق ضعفها السابق مما نتج عنه انخفاض قيمة الصادرات (الألماس، الذهب، القطن والخشب) والذي أدى الى ركود التنمية الاقتصادية بها، فقد لجأ صندوق النقد الدولي لهذه السياسة من أجل تدفق الاستثمارات الأجنبية مثل الشركات الفرنسية الأمريكية، الصينية)، بالدرجة الأولى وهدفها استنزاف الثروات التي تزخر بها جمهورية إفريقيا الوسطى وفي المقابل فلم تحقق هذه القروض أي مصلحة لإفريقيا الوسطى مما أدى إلى تدني دخل الفرد بها إلى 270 دولار أمريكي سنة 2012 وانتشار البطالة والفقر[16].

وقد نتج عن سياسة تخفيض العملة اختلال في ميزان التجاري لجمهورية إفريقيا الوسطى من خلال قيام صندوق النقد الدولي عن طريق الشركات التابعة له بالاستثمار في القطاعات المربحة فقط، المتمثلة في قطاعات التعدين واهمالها القطاع الزراعي الذي يعد أساس الاقتصاد في إفريقيا الوسطى، هذا ما دفع بها إلى استيراد ما ينقصها من سلع استهلاكية والتي تدخل ضمن القطاعات التي لا تستثمر فيها الشركات مما نتج عنها الصادرات أقل من الواردات فصادراتها تعتمد على المعادن والموارد الأولية، أما وارداتها فجميعا مواد مصنعة، مما أدى إلى اختلال في الميزان التجاري.

وعلى الصعيد الاجتماعي أدت سياسة تخفيض العملة إلى تراجع القدرة الشرائية للفرد، حيث اصبحت قيمة الفرنك الافريقي متدنية لا تلبي الحاجيات.

هذا ما يجعلها أمام ضرورة إيجاد بديل يرضي المتطلبات الاجتماعية من أجل تدارك الفرق بين قيمة عملة الفرنك الافريقي والعملات المتداولة في الدولية.

(16) البنك الدولي، قائمة الدول حسب الدين الخارجي، مرجع سبق ذكره.

ومن بين السياسات التي اتخذها صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الجدولة لجمهورية إفريقيا الوسطى "سياسة سحب دعم الدولة للمواد الاستهلاكية" وقد أدى العجز في توفير الحاجات الانسانية إلى سيطرة جماعة "انتي بالاكا" بزعامة فرنسوا بوزيزية على الموارد الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى، وهو ما خلق تنافس بين هذه الجماعة وجماعة السيليكا المهمشة اقتصاديا الأمر الذي أدى إلى بروز مواقف عدائية بينهما نتج عنها بروز سلوكيات عدوانية بين الاطراف تمثلت في مواجهات مسلحة وعنف طائفي.

وهذا ما أشار اليه يوهان غالتونغ بقوله: في مثلث النزاع حيث يحدث التنافر عند تعارض أو عدم انسجام الأطراف المتنازعة حول تعريف مصالحهم أو طرق الوصول إلى اهدافهم وتلبية حاجياتهم، اما المواقف فهي اتخاذ طريقة محددة للتعامل مع موقف اخر في ظروف معينة، أما السلوك هو عبارة عن مجموعة من الأفعال تقوم بها جماعة اتجاه جماعة أخرى.

لم تكن المنظمات الدولية المتدخل الوحيد في النزاع في جمهورية افريقيا الوسطى وفي الحكومة بحد ذاتها بل نجد كذلك الأطراف الدولية الأخرى التي سعت إلى تسوية الصراع وتأجيجيه في الوقت نفسه[17].

التوقعات الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى

أ. التطورات الاقتصادية الكلية والمالية الأخيرة:

على الرغم من ضعف النمو الاقتصادي منذ عام 2020، فقد شهد انتعاشًا طفيفًا، من 0.5% في عام 2022 إلى 1% في عام 2023. وعلى صعيد العرض، ساهم قطاع الزراعة في هذا الانتعاش الطفيف (حيث ارتفع من 0.3% في عام 2022 إلى 1.2% عام 2023). وسجل القطاع الصناعي نموًا بنسبة 0.5%، ارتفاعًا من انخفاض بنسبة 0.8% في عام 2022، وسجل قطاع الخدمات نموًا بنسبة 0.7%، ارتفاعًا من 0.6%. وبلغت مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 52% للزراعة، و23% للصناعة، و25% للخدمات. أما على صعيد الطلب، فقد ساهم الاستهلاك النهائي في النمو (بزيادة قدرها 15.6%). وكان الاستثمار (بزيادة قدرها 0.9%) محدودًا بسبب نقص التمويل المحلي والخارجي.

[17] البنك الدولي، قائمة الدول حسب الدين الخارجي، مرجع سابق.

انخفض معدل التضخم من 7.9% في عام 2022 إلى 5.6% في عام 2023 بفضل تعافي الإنتاج الزراعي ودعم أسعار الوقود منذ يوليو 2023[18].

انخفض عجز الموازنة من 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 3.7% في عام 2023، مما يعكس التحديث التدريجي لتحصيل الإيرادات العامة. إلا أن خطر أزمة الديون الخارجية والعالمية لا يزال مرتفعًا، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 49% عام 2023. وانخفض عجز الحساب الجاري من 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 8.5% عام 2023 بفضل الأرصدة المواتية في حسابات الدخل الأولية والثانوية. وتميز القطاع المالي بزيادة الودائع (10.7%) في عام 2023. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 15.5% من إجمالي القروض في ديسمبر 2022 إلى 16.4% في ديسمبر 2023.

لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع. يعيش 68% من السكان (4.2 مليون نسمة) تحت خط الفقر الوطني (بدخل سنوي يبلغ 401 يورو)، و10% من غير الفقراء معرضون للفقر، ومن المرجح أن يصبحوا فقراء في حال حدوث أزمة اقتصادية. ويبلغ معدل البطالة 28% بين الرجال و42.5% بين النساء، ويبلغ معامل جيني 43.

1. التوقعات والمخاطر:

من المتوقع أن يستمر التعافي الاقتصادي، بمعدل نمو قدره 2.3% عام 2024 و3.1% عام 2025، ومعدل تضخم قدره 4.1% عام 2024 و3.4% عام 2025. وبالمثل، تتحسن آفاق خفض العجز العام بفضل التدابير الجارية لتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية بشكل كبير من خلال الإصلاحات الجارية، لا سيما تلك التي تؤثر على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. وتشمل العوامل المواتية لهذه التوقعات ترسيخ السلام والأمن الداخلي، وتحسين إمدادات الطاقة والوقود، وتسريع تنفيذ المشاريع الجارية، ولا سيما ممر بوانت نوار– بانغي الذي يموله بنك التنمية الأفريقي.

ب. إصلاح الهيكل المالي العالمي:

لا يزال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الزراعة. انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من متوسط 42% خلال الفترة 2001–2010 إلى 35% خلال الفترة 2011–2020، بينما ارتفعت

[18] USAID. (2016). Land and Conflict in CAR: Country Profile

مساهمة قطاع الخدمات من 33% إلى 40%، وظلت مساهمة القطاع الصناعي مستقرةً في الغالب عند 25% و22%. وتوظف الزراعة 70% من القوى العاملة، بينما توظف الخدمات 22%. وتتأثر هذه الديناميكية بشدة بالصراعات المتعددة التي أدت إلى تدمير مخزون رأس المال الذي كان من الممكن أن يُسهم في التحول الهيكلي[19].

لإعادة إطلاق التحول الهيكلي، تحتاج البلاد إلى تحسين حوكمتها المؤسسية وإدارة مواردها الطبيعية، وتعبئة الموارد المحلية والخارجية دون المساس باستدامة الدين، وتعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وخاصة رأس المال البشري. سيسمح هذا للبلد غير الساحلي بالاستفادة من الفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال التصنيع والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية. يتطلب تحقيق هذه الأهداف الطموحة موارد ضخمة. يمكن لإصلاح الهيكل المالي العالمي أن يُسهّل الوصول إلى فرص التمويل التي توفرها المنتجات المالية القائمة على تثمين الموارد الطبيعية، مثل السندات الخضراء، ويمكن أن يشجع على إنشاء سوق إقليمية للكربون. ولتحقيق ذلك، ستحتاج البلاد إلى استراتيجية لتثمين مواردها الطبيعية وتحويلها.

المحور الثالث : أثر الصراع السياسي على التنمية البيئية

شكلت الصراعات المسلحة تحديات كبيرة أمام التنمية المستدامة، مما أدى إلى التدهور الاقتصادي، والتفكك الاجتماعي، والكوارث الإنسانية، والأضرار البيئية. وتشمل هذه التأثيرات الموارد الطبيعية مثل الحياة البرية والمناطق المحمية والمواقع البيئية الحيوية والنظم البيئية الطبيعية الأخرى[20]. وقد تكون هذه الآثار غير قابلة للإصلاح أو تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع، مما يعرض جهود التعافي وإعادة الإعمار للخطر. وتم الإبلاغ عن آثار النزاعات المسلحة على البيئة والموارد الطبيعية لأول مرة على نطاق واسع خلال حرب فيتنام عندما تسبب القصف الأمريكي لسدود النهر الأحمر في فيضانات كبيرة

[19] World Bank. (2018). Natural Resources and Fragility in Central African Republic.

[20] Dorsouma, A.H., & Bouchard, M. A. (2023). Addressing Conflict-Sustainability Nexus in Africa: The Role of the Environmental Intelligence for Sustainability Framework. Journal of Sustainable Development in Africa, 25(4).

ومجاعة واستخدام العامل البرتقالي، وهو مبيد أعشاب قوي استخدمته القوات العسكرية الأمريكية خلال حرب فيتنام للقضاء على غطاء الغابات والمحاصيل. وقد أظهرت الصراعات اللاحقة، مثل حرب الخليج عام 1992 التي أدت إلى حرائق النفط الكويتي، وحرب البوسنة وتدمير السدود في كرواتيا، والتدهور الهائل للغطاء النباتي وتآكل التربة الناجم عن الحرب الأهلية السورية، الأضرار البيئية الواسعة النطاق التي خلفتها الحروب.

أ. **تصور العلاقة بين الصراعات والمناخ والاستدامة**

يتصور المجتمع العلمي العلاقة بين الصراع والبيئة من خلال ثلاثة أبعاد:

- **البيئة كسبب للصراعات المسلحة:** ندرة أو وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى الصراعات. فالندرة يمكن أن تؤدي إلى المنافسة وعدم المساواة، في حين أن الوفرة، وخاصة الموارد القيمة مثل النفط والمعادن، يمكن أن تؤدي أيضا إلى إثارة الصراع. ويؤدي ضعف الحوكمة والقدرات المؤسسية إلى تفاقم هذه المخاطر.
- **البيئة ضحية للصراعات المسلحة:** كما هو موضح أعلاه، تؤدي النزاعات المسلحة إلى أضرار بيئية مباشرة وغير مباشرة، ونزوح بشري وما ينتج عن ذلك من أزمات إنسانية تزيد من تدهور البيئة الطبيعية.
- **البيئة كوسيلة للحرب:** تاريخياً، تم استخدام البيئة بشكل استراتيجي في الحرب، مثل تدمير البنية التحتية أو التلاعب بالظروف الجوية. ومع ذلك، هناك مؤخرًا تحول نحو دمج الاستدامة البيئية في الاستراتيجيات العسكرية، كما رأينا في العديد من البلدان التي تتبنى ممارسات التنمية المستدامة داخل قواتها المسلحة[21].

1. البنية التحتية المتهالكة:

لا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية، وخاصة الرعاية الصحية ومياه الشرب، محدودًا. وقد أعاق عقد من الصراع تطوير الخدمات العامة، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس ووسائل النقل. الطرق المعبدة القليلة التي تربط البلاد لا تكفي للوصول إلى المناطق النائية، التي تعاني أحيانًا من انعدام الأمن.

[21] الدكتور الحمدو درسوما، العلاقة بين الصراع والاستدامة: منظور أفريقي، متاح على الرابط:

يؤثر موسم الأمطار على التجارة والتنقل، لأن معظم الطرق غير معبدة. وتتزايد حوادث العبوات الناسفة، مثل القنابل المزروعة على جوانب الطرق. بين يناير ويونيو 2024، قُتل 14 شخصًا، بينهم سبعة مدنيين، في 33 حادثة استخدمت فيها العبوات الناسفة. ويُعدّ المدنيون الضحايا الرئيسيين لهذه العبوات الناسفة[22].

تواجه جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) تحديات بيئية جسيمة ناجمة عن النزاع المستمر، ما أدى إلى تدهور أنظمتها الإيكولوجية وضعف قدرتها على تحقيق تنمية بيئية مستدامة .تتشابك العوامل البيئية مع الديناميات السياسية والاجتماعية، وتشكل بدورها عناصر فاعلة في استمرار أو تسوية النزاع .تشير الأدبيات البيئية–الصراعية الحديثة إلى أن الموارد الطبيعية قد تكون إما مصدرًا للنزاع أو محفزًا للسلام[23].

أ. إزالة الغابات والاستغلال المفرط

وثقت بعثة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2009 أن الجماعات المسلحة استخدمت الموارد الحرجية كمصدر لتمويل أنشطتها، مما أدى إلى تدمير كبير للغابات دون رقابة بيئية أو إدارية. كما تُستخدم الأراضي الزراعية بشكل مكثف وغير مستدام بسبب النزوح الداخلي للسكان، ما زاد من الضغط على التربة والمياه

ب. التلوث الناتج عن التعدين غير القانوني

خلال فترات النزاع، نشطت عمليات التعدين العشوائي للماس والذهب، خصوصًا في المناطق الشرقية والجنوبية .وقد رُصدت آثار بيئية سلبية كبيرة مثل تلوث المياه الجوفية والسطحية بالزئبق والسيانيد، وهو ما أكده تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة[24].

ب. النزوح السكاني والضغط على الموارد

[22] UNEP (2017). *Environmental Assessment of the Central African Republic*

[23] UNEP & IISD. (2009). Post-Conflict Environmental Assessment: Central African Republic Mission Report

[24] FAO. (2019). Environmental Impact of Displacement in the Central African Republic.

أدى النزاع إلى نزوح أكثر من مليون شخص، ما تسبب في تركز سكاني في مناطق معينة وزيادة الطلب على الموارد البيئية، مثل الأخشاب للوقود والمياه الصالحة للشرب .وقد أسفر هذا عن تدهور إضافي في الأنظمة البيئية المحلية.

تحديات التنمية البيئية في ظل النزاع

- ضعف المؤسسات :غياب الأمن والدولة أدى إلى انهيار آليات الرقابة البيئية وغياب تطبيق القوانين[25].
- أولوية الإغاثة الإنسانية :تركزت الجهود الدولية على الجوانب الإنسانية والأمنية، بينما ظلت القضايا البيئية مهمشة.
- انعدام الثقة المجتمعية :النزاعات العرقية والدينية قوضت فرص التعاون البيئي بين المجتمعات، خاصة في مشاريع إدارة الموارد المشتركة.

2. **نحو بناء السلام من خلال الإدارة البيئية**

توصي تقارير الأمم المتحدة بدمج الاعتبارات البيئية في عمليات بناء السلام، من خلال ضمان الشفافية والعدالة في تقاسم عائدات الموارد[26].

- بناء قدرات وطنية لإدارة الموارد الطبيعية عبر التدريب والدعم المؤسسي.
- تعزيز دور المجتمعات المحلية في الرقابة واتخاذ القرار البيئي.
- وقد أظهرت تجارب دول أخرى مثل سيراليون وليبيريا أن الإدارة البيئية الشفافة يمكن أن تكون وسيلة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

نستنتج مما سبق أن جمهورية افريقيا الوسطى منطقة تنافس وأطماع خارجية مما جعلها مسرح لتشريعات الدول الكبرى والمنظمات الدولية، فمنها من تدخل لتقديم مساعدات انسانية لصالح المتضررين، وهناك من تدخل لأجل تمرير سياسات معينة بغية خدمة مصالحها في المنطقة، ولهذه التدخلات الاجنبية دور كبير في ركود المسار التنموي لهذه البلاد إذ يعد من الأسباب الرئيسية في أعاقة التنمية الاقتصادية، إذ أن من مصلحة هذه الدول أن يظل الصراع السياسي قائم لكي تبقى لها الذريعة المثلى من أجل التدخل

[25] World Bank. (2018). Natural Resources and Fragility in Central African Republic.
[26] UN Peacebuilding Commission, 2009.

واستنزاف الموارد الاقتصادية، كما أن مشاريع التنمية الاقتصادية في افريقيا الوسطى نابعة من الخارج ومن سياسات البنك الدولي ما يجعلها لا تراعي خصوصيات وهذا ما عرقلة عملية التنمية[27].

لقد تسبب الصراع منذ اندلاعه في أواخر سنة 2012م في قتل وخطف واغتصاب عشرات الالآف من المواطنين ونزوح وهجرة مئات الآلاف منهم، ناهيك عن الدمار الذي لحق بالممتلكات العامة والخاصة. ولم يكن المتضررين من هذه الحرب فقط من مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى بل امتدت آثارها إلى دول الجوار كتشاد والسودان والكونغو الديمقراطية والكاميرون والخريطة في الملحق رقم (7) تبين أثر الصراع السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى على دول الجوار.

خاتمة:

تؤكد الدراسة أن الصراع السياسي المزمن في جمهورية إفريقيا الوسطى أعاد إنتاج هشاشة الدولة وأعاق أي تراكم تنموي مستدام منذ الاستقلال، عبر تفكيك شرعية الحكم وإضعاف المؤسسات وشرعنة اقتصاد الحرب ، تداخلت العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية في حلقة تغذية راجعة سلبية: يفاقم انعدام الأمن تفكك الدولة، ويغذي التسييس والفساد سيطرة الجماعات المسلحة على الموارد، بينما يترجم ذلك بيئياً إلى استنزاف غير منظم للغابات والمعادن وتلوث المياه وتخريب البنية التحتية، بما يعمّق الفقر والبطالة ويُقزّم الاستثمار ويبدد رأس المال البشري.

النتائج :

1. سادت شخصنة السلطة وغياب قواعد الخلافة السلمية، وتآكلت وظائف السلطتين التشريعية والقضائية، ما كرّس الإفلات من العقاب وعقّد بناء الشرعية.
2. هشاشة قوى الأمن وتسرّب السلاح وتمدّد الميليشيات أدت إلى انعدام أمن بنيوي، وتعرض المدنيين لانتهاكات جسيمة، وتعطيل الخدمات العامة ومسارات المساعدات.

(27) Le Billon & Lujala, 2020.

3. تشكّل اقتصاد حرب يهيمن عليه أمراء موارد مرتبطون بشبكات عابرة للحدود، مع آثار تخفيض العملة وسياسات إعادة الجدولة على القدرة الشرائية والميزان التجاري، وتراجع الاستثمار المنتج وارتفاع الفقر والبطالة، واستمرار تبعية هيكلية في قطاعات استخراجية ضيقة.
4. تفاقم الفقر متعدد الأبعاد، انهيار جزء كبير من المنظومة الصحية وارتفاع معدلات المرض وسوء التغذية والنزوح، ما يقوّض الإنتاجية ويرفع هشاشة الأسر.
5. إزالة غابات واسعة وتمدد التعدين غير النظامي وتلوث مائي وتدهور التربة، في ظل انهيار منظومات الرقابة البيئية وتقديم الإغاثة العاجلة على حساب الاستدامة، ما يهدد قاعدة الموارد ويطيل أمد التعافي.

التوصيات :

1. إطلاق مسار سياسي توافقي يضمن قواعد واضحة لتداول السلطة، وتعزيز استقلال القضاء، ومراجعة قوانين العفو بما يوازن المصالحة مع المساءلة، وتوسيع اللامركزية المالية والإدارية لدمج المناطق المهمشة.
2. إعادة هيكلة قطاع الأمن وفق عقيدة حقوقية ومساءلة مدنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ببرامج معيشية مرتبطة بفرص عمل محلية، وحماية الممرات والطرق الحيوية لتمكين الخدمات والتجارة.
3. تدقيق صارم في سلاسل القيمة للماس والذهب والخشب عبر تطبيق معايير الشفافية وتتبع المنشأ، ومكافحة التهريب بآليات مشتركة مع الجوار، وتوحيد جباية الرسوم في صندوق سيادي يخضع للتدقيق العام.
4. إنشاء سلطة وطنية مستقلة للبيئة والموارد بتمثيل مجتمعي، وقف التعدين غير النظامي تدريجياً مع بدائل دخل، إطلاق برامج استعادة المناظر الطبيعية والتحريج المجتمعي، ورقمنة تراخيص الاستغلال، واستكشاف أدوات تمويل خضراء مثل السندات الخضراء وأسواق الكربون